المحاضرة الرابعة

مفردات الفرد ومفردات الأمة (المتن والرصيد) دراسة في الفروق

اهداف الدرس:

- **التعرف على مفردات الفرد ومفردات الامة والفروق بينهم**
- **التعرف على مفردات الفرد والامة (المتن والرصيد)**
- **مراحل الدرس:**

تمهيد :

- **1-1 . مفردات الأمة ومفردات الكتاب:**

عرف علم اللغة انطلاقة جديدة في أواخر القرن التاسع عشر وازدهر أواسط القرن العشرين. وقادت البحوث اللغوية الحديثة إلى ظهور عدد من المفاهيم الحديثة. وقد فرّق بعض هذه البحوث بين مفهومين: الأول "المجموع المفترض واللامحدود من الألفاظ التي تملكها جماعة لغوية معينة بكامل أفرادها" وهو ما اصطلح اللسانيون على تسميته بالإنجليزية Lexicon وبالفرنسية .lexique والمفهوم الثاني هو " مجموعة من الألفاظ المختارة المرتبة في كتاب ترتيبا معينا مع معلومات لغوية أو موسوعية عنها"وهو ما اصطلح عليه بالإنجليزية Dictionaryوبالفرنسية.dictionnaire

وعندما واجه اللغويون العرب المعاصرون هذا الفرق بين المفهومين، ارتأى بعضهم الاستفادة من اللفظين المترادفين (معجم) و (قاموس) فخص المفهوم الأول بكلمة (معجم) وترك كلمة (قاموس) للمفهوم الثاني.

وفي واقع الأمر كان علماء اللغة العرب القدامى يدركون الفرق بين المفهومين. وكانت همتهم العالية تحدوهم إلى محاولة تصنيف معجم يلم لا بجميع المفردات الموجودة في اللغة العربية فحسب، وإنما بجميع المفردات الممكنة الوجود كذلك. وقد تجلت هذه المحاولة في البرنامج الطموح الذي صممه أبو المعجمية العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه الموسوم بـ "كتاب العين"، وذلك باتباع طريقة تقليبات الجذور لتحديد المواد المستعملة والمهملة وغير الممكنة الوجود لأسباب صوتية وغيرها. وهذا معنى قول الخليل في مقدمة المعجم إنه أراد أن يصنف كتابا يكون "مدار كلام العرب وألفاظهم، لا يخرج منها عنه شئ." (الخليل، 1980: 18).

ومن اللسانيين العرب الذين يستعملون (معجم) و (قاموس) بمعنيين مختلفين الدكتور عبد العلي الودغيري الذي يستخدم كلمة معجم للدلالة على "المجموع المفترض (أي الموجود بالقوة لا الفعل) واللامحدود من الوحدات المعجمية التي تمتلكها جماعة لغوية معينة بكامل أفرادها، أو يمكن أن تمتلكها احتمالاً، بفعل القدرة

التوليدية الهائلة للغة."وهكذا فمعجم مقابل .lexique ويستعمل كلمة (قاموس) للتعبير عن كل كتاب "يجمع بين دفتيه قائمة تطول أو تقصر من الوحدات المعجمية (المداخل) التي تحقق وجودها بالفعل في لسان من الألسنة، ويخضعها لترتيب وشرح معينين." (الودغيري، 1989: 130).

ويلاحظ أن هذا الاستعمال مغاير لاستعمال الجمهور، كما سنرى فيما بعد.

ويتبنى الدكتور عبد القادر الفهري موقفا مماثلا في كتابه "المعجم العربي" فيقول ما نصه: "إن معرفة مجموع مفردات اللغة، أو معجمها، تقتضي الإحاطة بعدد هائل من المعلومات عن هذه المفردات، وضمنها خصائصها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية والبلاغية".

ويواصل كلامه في نفس النص فيقول: "وقد قامت في الحضارات المختلفة صناعة قاموسية (أو معجمية) تتوخى وصف هذه المعرفة في جوانب ومستويات محددة بحسب الأهداف التي يوضع لها المؤلَّف القاموسي." (الفاسي الفهري، 1986: 14-13(

ويلاحظ في الفقرة الأولى أن الكاتب يستخدم عبارة "معجم اللغة" بمعنى (Lexicon, lexique) ويميل في الفقرة الثانية إلى استخدام "قاموس" بمعنى (Dictionary, dictionnaire) ، ولكنه يستعمل في الوقت نفسه لفظ (معجم) مرادفا لـ (قاموس). وهذا لا يخالف صراحة الاستعمال الشائع للفظين.

ويسير على نهج الدكتور الودغيري أحد تلامذته، السيد عبد الله ولد عبد المالك، الذي أعد بحثا لنيل دبلوم الدراسات العليا في جامعة مُحَمَّد الخامس أوضح في بدايته أنه سيستخدم كلمة (معجم) مقابلا للكلمة الفرنسية (lexique)وكلمة (قاموس) مقابلا للكلمة الفرنسية .dictionnaire) (عبد المالك،1999: 5). ولكن بعد أسبوع واحد من مناقشة ذلك البحث، نوقشت في القاعة ذاتها رسالة دكتوراه دولة قدمها الباحث جواد حسني عبد الرحيم سماعنه بعنوان "المصطلحية العربية بين القديم والحديث" استخدم فيها كلمتي (معجم) و(قاموس) بوصفهما مترادفين (سماعنة،1999). وهذا التناقض في الاستعمال في مؤسسة واحدة يبين أهمية البحث في هذه التسمية بصورة موضوعية.

2-1 :مفردات الفرد ومفردات الكتاب:

ومن ناحية أخرى اتجهت بعض البحوث اللغوية الحديثة إلى التمييز بين مجموع المفردات الموجودة في معجم من المعاجم وبين الثروة اللفظية لفرد من الأفراد. ومعلوم أن رصيد الفرد الواحد من المفردات يقل بكثير عن مفردات معجم متوسط مهما كانت ثقافة ذلك الفرد، كما تقل مجموع مداخل المعجم مهما كان كبيرا عن مجموع المفردات المفترض الذي تمتلكه الجماعة اللغوية.

وهنا لجأ بعض اللغويين العرب إلى الكلمتين المترادفتين (معجم) و(قاموس) لاستخدامهما للتعبير عن مفهومين مختلفين، كما فعل الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري في إحدى دراساته حيث خصص لفظ (المعجم) للدلالة على "المخزون المفرداتي الذي يمثل جزءا من قدرة المتكلم/المستمع اللغوية" وجعل لفظ (القاموس) يدل على "لائحة المفردات ومعانيها التي يضمها كتاب." (الفاسي الفهري،1985: 73(

– 3–1 المعجم الأحادي اللغة والمعجم الثنائي اللغة:

إذا كانت المحاولات السابقة في تخصيص (معجم) و (قاموس) تستند إلى المبدأ المصطلحي القاضي بالتخلص من الاشتراك اللفظي، فإن محاولات أخرى تناولت هاتين الكلمتين كانت تطبيقا لمبدأ مصطلحي آخر هو الاقتصاد في اللغة ومفاده أن المصطلح الذي يتألف من لفظ واحد أفضل من المصطلح الذي يتكون من أكثر من لفظ واحد. ومبدأ الاقتصاد في اللغة يرمي إلى تيسير الاتصال.

ومن المحاولات في المجال المعجمي لاستعمال مصطلحات بسيطة (أو مؤلفة من لفظ واحد) بدلا من مصطلحات مركبة (أو مكونة من أكثر من لفظ واحد) تلك المحاولة التي أقدمت عليها اللسانية المغربية الدكتورة ليلى المسعودي للتفريق بين الأنواع المختلفة للمعاجم. ويرمي تصنيفها إلى التفريق بين المعاجم الأحادية اللغة والمعاجم الثنائية اللغة أو المتعددة اللغات، وكذلك بين المعاجم التي تشتمل مداخلها على تعريفات وتلك المعاجم التي تشتمل مداخلها على مقابلات فقط. ويعتمد تصنيفها معايير عديدة هي: طريقة المعالجة، وخصائص المسرد، وخصائص المفرد، وخصائص التعريف، وعدد اللغات، والموقف اللساني، والبعد الزمني، والوظيفة. وترتب هذه المعايير في شكل جدول، وينتهي الأمر بها إلى تحديد أربعة أنواع من الأعمال المعجمية هي 1) القاموس 2)المعجم 3) الملفظة 4) الملسنة.

وما يهمنا من هذا التصنيف استخدام الدكتورة المسعودي للمترادفتين (معجم) و(قاموس). فقد خصصت لفظ (معجم) للدلالة على المعاجم المتعددة اللغات التي لا تشتمل على تعاريف، واستعملت لفظ (قاموس) للدلالة على المعجم الأحادي اللغة أو المتعدد اللغات الذي يشتمل على تعاريف. ففي تعليقها على جدول معايير تصنيفها تقول ما نصه: "ويبين الجدول أن (المعجم) يكون متعدد اللغات في حين أن (القاموس) يمكن أن يكون أحادي اللغة أو متعدد اللغات، كما يتسم الأول بغياب التعاريف والاكتفاء بتقديم مجموعة من المصطلحات في شكل مقابلات معجمية تنبني على علائق التكافؤ القائم أو المفترض بين اللغة المصدر واللغة أو اللغات الهدف." (المسعودي، 1998: 166)

وهذا الاستعمال مخالف لاستعمال الجمهور، كما سنرى فيما بعد.

– 4-1. التراتيبية في المبادئ المصطلحية

إن اجتهادات اللسانيين التي مر ذكرها والمتعلقة بإعادة تعريف لفظي (معجم) و(قاموس) للتعبير عن مفاهيم لسانية جديدة هي محاولات مشروعة بل مستحبة لثلاثة أسباب: الأول، إن ظهور مصطلحات جديدة تثري اللغة كان دائما نتيجة اجتهادات من لدن الناطقين بتلك اللغة. ثانيا إن من حق الباحث، بل من واجبه أحيانا، أن يبدأ بتعريف المصطلحات التي يستخدمها في بحثه ليقف القارئ على دلالاتها بيسر. فالاصطلاح تواضع واتفاق وليس إلهاما ولا تنزيلا، ولهذا قيل "لا مشاحة في الاصطلاح". وثالثا، إن تلك الاجتهادات كان دافعها تحقيق التماسك المصطلحي ودقة التعبير عن المفاهيم وذلك بتطبيق مبدإ التخلص من الترادف والاشتراك اللفظي ومبدإ الاقتصاد في اللغة الذي يحث على تفضيل المصطلح المفرد على المصطلح المركب.

وعلى الرغم من أن تلك الاجتهادات تستند إلى مبادئ مصطلحية متفق عليها، فإنها تتعارض في رأينا مع مبدإ مصطلحي آخر هو مبدأ الاستعمال والشيوع، الذي يشترط أن لا يتعارض المصطلح الجديد أو المفهوم الذي نخصه بمصطلح موجود مع ما هو مستعمل وشائع بين الناس أو بين المشتغلين في ذلك الحقل العلمي لئلا ينتج عن ذلك ازدواجية مصطلحية أو يتسبب في عرقلة عملية التواصل بين الناطقين بتلك اللغة. وقد يتساءل المرء عما يجب أن يفعله المصطلحي في حالة وجود تضارب أو تعارض بين مبدأين مصطلحيين أو أكثر. إن الحل المنطقي لهذا الإشكال يكمن ـ بلا شك ـ في ضرورة ترتيب تلك المبادئ طبقا لأهميتها وتقديم الأهم على المهم.

ولا نغالي إذا قلنا إن مبدأ الاستعمال والشيوع هو من أهم المبادئ المصطلحية إن لم يكن أهمها، لأن الغاية من استعمال المصطلحات هي تحقيق التواصل وتيسيره وعدم تعرض الرسالة إلى أي تشويش أو ضوضاء. وقد يحصل ذلك التشويش أو تلك الضوضاء من اختلاف المرسل والمتلقي في فهم مدلولات الرسالة. وقد يتحول هذا الاختلاف بينهما إلى خلاف (د. عز الدين البوشيخي، 1998: 22-27)

وهذا ما عبر عنه الدكتور مصطفى غلفان، في معرض نقده للمعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، بقوله: "إن المفروض في معجم رسمي أن يدرس كل المصطلحات وأن يختار الشائع منها ليتم تعميمها وتوحيد اللسانيين العرب حول استعمالها، فهدف كل عمل اصطلاحي هو التوحيد أولا والابتكار ثانيا... كنا نريد لهذا المعجم أن يكون أساسا معجما موحدا، بيد أننا وجدناه يضيف متاعب أخرى للقارئ العربي من خلال اقتراحه مصطلحات لسانية جديدة مكان مصطلحات شاعت عربيا."(د.مصطفى غلفان، 1998 :149.(

إن باب الاجتهاد في وضع المصطلحات أو إضفاء مفاهيم جديدة عليها مفتوح على مصراعيه، فاجتهاد اللغويين أو إبداع الشعراء والأدباء غالبا ما يؤدي إلى إثراء اللغة بمفردات وتعبيرات جديدة، ولكن يشترط أن

تتوفر لهذا الاجتهاد الشروط اللازمة. وقد عني علماء المنطق والأصوليون كذلك بهذه الشروط. وفي هذا يؤكد عالم المنطق الدكتور طه عبد الرحمن أن المراد بالاصطلاح هو إطلاق اللفظ على المعنى، ويكون هذا الإطلاق باتفاق أفراد الجماعة أو"من فعل فرد واحد بأن يباشر من تلقاء نفسه هذا التخصيص لغرض تبليغي معين، وحق هذا الإطلاق الفردي أن يقبل التعدي إلى الغير. ويتعدى إطلاق اللفظ على المعنى إلى الغير متى كانت الاعتبارات البيانية التي أخذ بها الواضع الأول لهذا اللفظ تُفضي بغيره متى أخذ بها إلى أن يضع نفس اللفظ لنفس المعنى."(د.طه عبد الرحمن، 1999: 69).

وعلى الرغم من أن المجاز هو أهم وسائل إثراء المصطلحات وتنميتها، فإن نزع مصطلح من منظومة مفهومية ذات مرجعية معينة وإطلاقه على مفهوم ينتمي إلى منظومة مفهومية مشابهة تعتمد مرجعية مختلفة قد يؤدي إلى تعقيدات غير متوقعة. فـ (المعجم) في الاستعمال الشائع مصطلح ينتمي إلى مدرسة التراث اللساني العربي التي لها مرجعياتها الخاصة ومحاولة تخصيصه لمفهوم نابع من مدرسة لسانية غربية ذات مرجعيات مختلفة قد تسبب الإرباك، ويغدو تجنب صعوبة البحث الجاد عن مصطلح ملائم واللجوء إلى سهولة استعمال مصطلح موجود مجازا هو الصعوبة بعينها. وفي هذا يقول الدكتور فريد الإنصاري: " إن التجديد المصطلحي وإعمال مصطلحات التراث، لن يتم أبدا بتجاوز مرجعياتها، بل ذلك هو ما سيؤدي إلى موتها وهلاكها؛ لأن مرجعية المصطلح هي قلبه النابض الذي به يعيش، وإنما التجديد والإعمال رهين مواصلة البحث العلمي الجاد الذي يضيف إلى التراث ولا ينقصه."(د. فريد الأنصاري،2000: 26).

وفي الوقت الذي يؤكد فيه الدكتور عبد العلي الودغيري ضرورة الاهتمام بكل ما يطرأ على دلالات الألفاظ من تحول وتطور فإنه يضع شرطا هاما لذلك حين يقول: " على أن يكون المعيار هو كثرة الاستعمال. أما ما لم يشع ولم يكثر استعماله وتداوله فظل أمره مقصورا على كاتب بعينه أو شاعر بذاته أو متكلم وحيد من متكلمي اللغة، فهو ما ينبغي إهماله وعدم الالتفات إليه." (د. الودغيري، 1989 : 223-224). ونحن نتفق مع الصديق الدكتور الودغيري تمام الاتفاق، ولهذا فإننا سنلجأ إلى استقراء الاستعمال الشائع لمعاني (المعجم) و (القاموس).

- **5-8.(المعجم) و (القاموس) في الاستعمال المعاصر:**
- لمعرفة الاستعمال العربي المعاصر للفظي (معجم) و(قاموس) لا بد من دراسة إحصائية موضوعية. وهذا يتطلب الرجوع إلى جميع المعاجم والقواميس المتداولة في الوطن العربي للوقوف على كيفية استعمال مؤلفيها . وهم عادة من المتضلعين في اللغة . لهاتين اللفظتين. ومما ييسر هذه المهمة الإحصائية وجود ببليوغرافيا للمعاجم بعنوان "المراجع المعجمية العربية"(الثبيتي، 1989). وعلى الرغم من أن عمر هذه

البيليوغرافيا ينيف على الأحد عشر عاما فإنها تعطينا فكرة تقريبية عن الاستعمال المعاصر للفظي (معجم) و(قاموس.(

- وبعد القيام بالإحصائية المطلوبة، تمكنا من تلخيصها (مع نسب مئوية تقريبية) في الجدول التالي تيسيرا لإطلاع القارئ على نتائجها:

- نوع العمل المعجمي	- المجموع	- ما يحمل اسم (معجم)	- ما يحمل اسم (قاموس)	- ما لا يحمل أيّاً من الاسمين
- 1. المعاجم والموسوعات الأحادية اللغة	- 122	- 17 - % 13	- 3 - % 2	- 102 - % 83
- 2. المعاجم والموسوعات الثنائية ومتعددة اللغات	- 147	- 18 - % 12	- 73 - % 49	- 56 - % 38
- 3. المعاجم والموسوعات وقوائم المصطلحات المتخصصة	- 966	- 327 - %33	- 186 - % 19	- 453 - % 46
- المجموع العام	- 1235	- 362 - %29	- 262 - %21	- 611 - %49

وبعد تدقيق النظر في هذه الإحصائية نستطيع الخروج بالملاحظات التالية:

- (1شملت الإحصائية كاملة 1235 عملا معجميا، 362 منها (أي 29 ٪) تحمل في عنوانها لفظ (معجم)، و 262 منها(أي 21٪) تحمل في عنوانها لفظ (قاموس). وإذا ما علمنا أن معظم البقية الباقية من هذه الأعمال المعجمية وعددها (610) ليست كتبا منشورة، وإنما مجرد مجموعات مصطلحية في حقل من الحقول العلمية نشرت في أعداد مجلة (اللسان العربي) التي تعنى بنشر المقابلات العربية التي يضعها الأساتذة والباحثون للمصطلحات الإنجليزية والفرنسية، وتحمل عناوين مثل (اصطلاحات الكيمياء الحيوية) أو (مصطلحات الفيزياء النووية)، أدركنا السبب في عدم استعمال اسم (معجم) أو (قاموس) فيها.

وهكذا، فمن بين 624 عملا معجميا يحمل أحد الاسمين، نجد أن 362 منها (أي بنسبة 58 ٪) يحمل اسم (معجم) و 262 منها (أي بنسبة ٪30) يحمل اسم (قاموس).

نستنتج من ذلك أن لفظي (معجم) و (قاموس) مترادفان في الاستعمال الشائع، وأن مصنفي الأعمال المعجمية يفضلون إطلاق اسم (معجم) عليها. ولعل هذا التفضيل عائد إلى إدراك الأغلبية حقيقة أن (معجم) هي الكلمة الأصلية في اللغة العربية وأن كلمة (قاموس) استعملت مجازا أو بتوسيع المعنى.

- (2إذا ألقينا نظرة على الحقل الأول في الجدول الذي يشتمل على المعاجم والموسوعات الأحادية اللغة وعددها (122) عملا معجميا في هذه الببليوغرافيا، نجد أن أغلبيتها (102 بنسبة 83٪) لا تحمل في عنوانها اسم (معجم) ولا (قاموس)، وإنما تسير على التقليد العربي القديم في اختيار اسم علم لكل معجم مثل (البستان) لعبد الله البستاني و (المرجع) لعبد الله العلايلي و(المنجد) للويس معلوف وهلم جرا. أما الأعمال المعجمية التي حملت اسم (معجم) أو (قاموس) في عناوينها فعددها 20 مطبوعا، 17 منها (أي ما نسبته 85٪) تحمل اسم (معجم) و 3 منها فقط (أي بنسبة 15 ٪) تحمل اسم (قاموس). وهذا مخالف تماما للاقتراح الداعي إلى تخصيص كلمة (معجم) لتدل على (المخزون المفرداتي المفترض للغة) أو على (الثروة اللفظية للمتكلم/ السامع)، وتخصيص كلمة (قاموس) لتدل على (الكتاب الذي يتضمن مداخل مرتبة ترتيبا معينا ومعلومات عنها).
- كما إن الاستعمال الشائع الذي تبينه لنا الإحصائية المذكورة مخالف كذلك (بل معاكس تماما) للاقتراح الرامي إلى تخصيص كلمة (معجم) للمعاجم الثنائية اللغة وكلمة (قاموس) للمعاجم الأحادية اللغة التي تشتمل على تعاريف.
- (3وإذا ألقينا نظرة على الحقل الثاني من الجدول الذي يضم المعاجم والموسوعات ثنائية اللغة ومتعددة اللغات، وعددها 147، نجد أن نصفها تقريبا (أي 73 عملا معجميا) يحمل اسم (قاموس) في العنوان،

وأن قسما ضئيلا منها (18 مطبوعا فقط، أي بنسبة 12 ٪) يحمل اسم (معجم). ونستنتج من ذلك أن مصنفي المعاجم الثنائية اللغة يميلون إلى إطلاق اسم (قاموس) عليها تاركين اسم (المعجم) ليطلق على المعاجم الأحادية اللغة التي تشتمل مداخلها على تعاريف وليس مقابلات فقط. وهذا يخالف تماما التوجه الذي يجعل من كلمة (قاموس) دالة على المعاجم الأحادية اللغة.

- **2-4 . مقترحات لحل الإشكالية:**
- رُبَّ قائل يقول مع القائل، وهو محق فيما يقول: "النقد يسير والإبداع عسير" ، وإن الصفحات السابقة وجهت النقد لاجتهادات الآخرين ولم تقدّم أي بديل، فلم تبتكر المصطلحات اللازمة للتعبير عن المفاهيم اللسانية الجديدة أو الأنواع المعجمية المستعملة. والبديل لا يكمن في مخيلة الكاتب وإنما في التراث الغني للغة العربية. فبالعودة إلى اللغة العربية المستعملة والبحث فيها نجد ضالتنا من المصطلحات اللازمة.
- **2-5 . المتن والرصيد**

إن مفهوم (المخزون أو المجموع المفرداتي المفترض للغة) هو ما عُبر عنه بلفظ (متن اللغة) أو (المتن). ولهذا فإن عددا من أصحاب المعاجم اختاروا عناوين تدل على أن مداخل معاجمهم هي مختارات من المخزون اللفظي للغة العربية ولا يدعون الإحاطة بجميع مفرداتها. فعلي سبيل المثال نجد معجما يحمل عنوان (معجم الطالب في المأنوس من متن اللغة العربية والاصطلاحات العلمية والعصرية) لجرجس همام الشويري صدر عن المطبعة العثمانية في بيروت عام 1907 ويقع في 1272 صفحة، ونجد معجما آخر يحمل عنوان (المعتمد فيما يحتاج إليه المتأدبون والمنشئون من متن اللغة) لجرجي شاهين عطية، نشرته مكتبة صادر في بيروت عام 1927 ويقع في 1024صفحة. وهذا المصطلح (أي المتن) هو الذي اعتمده "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات"، مع تحفظنا على عدد من مصطلحات هذا المعجم التي لن تصمد بوجه الاستعمال والشيوع.

- أما مفهوم الثروة اللفظية للفرد أو " المخزون المفرداتي الذي يمثل جزءا من قدرة المتكلم/ المستمع اللغوية" فيُطلق عليه عادة مصطلح (الرصيد). وفي السبعينات من القرن العشرين عهدت المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة إلى ثلاثة من اللغويين العرب هم أحمد الأخضر غزال (مغربي) وأحمد العايد (تونسي) والحاج صالح (جزائري) بمشروع (الرصيد اللغوي) لحصر المفردات المتحققة لدى الأطفال في سن معينة لاستثمارها في الكتب المدرسية التي تؤلَّف لفائدتهم من أجل تطوير معارفهم اللغوية باتباع المبدإ التربوي القاضي بالانتقال من المعلوم إلى المجهول ومن البسيط إلى المركب. كما إن هذا المصطلح شائع لدى عدد كبير من الباحثين اللغويين. كما ظهر هذا المصطلح بهذا المفهوم في "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات"؟
- **3-5 . نتائج الدراسة الإحصائية**

رأينا من الإحصائية التي أجريناها للاستعمال المعاصر أن (معجم) و(قاموس) يستخدمان بوصفهما لفظين مترادفين. وفي الوقت نفسه يغلب إطلاق اسم (معجم) على المعاجم الأحادية اللغة ويغلب إطلاق اسم (قاموس) على المعاجم الثنائية اللغة.

- **5-4 حقول مفهومية متقاربة**

يفرقون في اللسانيات الغربية بين ثنائيات في ميدان العمل المعجمي منها Lexicology and): (lexicography، ومنها . (Terminology and)Terminography) ويكمن الفرق بين مفردتي كل ثنائية في اللاحقتين(Logy) :ذات الأصل الإغريقي التي تعني دراسة أو علماً و ((graphy التي تشير إلى الكتابة والخطاطة. وأصبحت اللاحقتان تدلان في اللغات الأوربية اليوم على العلم نفسه وتوثيق نتائجه.وقد انتقلت بعض هذه الثنائيات إلى الدرس اللساني العربي الحديث، فوضع له عدد من اللسانيين العرب مقابلات مختلفة.

- **5-5. المعجمية، علم المعجم، صناعة المعجم**

فيما يتعلق بالثنائية الأولى Lexicologie et lexicogrphie فإن المصطلح الأول يشير إلى علم المفردات الذي يهتم بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها، وأبنيتها، ودلالاتها، وكذلك بالمترادفات والمشتركات اللفظية والتعابير الاصطلاحية والسياقية. وهكذا فعلم المفردات يهيئ المعلومات الوافية عن المواد التي تدخل في المعجم. أما المصطلح الثاني فيخصص لصناعة المعجم التي تشتمل على خمس خطوات رئيسة هي: جمع المعلومات والحقائق، واختيار المداخل، وترتيبها طبقا لنظام معين، وكتابة المواد، ثم نشر النتاج النهائي (القاسمي،1991 : 3)..

وبالاطلاع على المصطلحات العربية المستعملة في الميدان المعجمي، نستطيع القول إن مصطلح (المعجمية) يستعمل لتغطية كلا المجالين. وأما الدراسات المتعلقة بعلم المفردات فتنصب على البحث في معجم اللغة العربية أو متنها ولهذا يمكن أن تسمى هذه الدراسات بـ (علم المعجم). وأما مصطلح (صناعة المعجم) فهو مختص دائما بالشق الثاني من الثنائية المذكورة.

- **وهكذا يمكن أن نستعمل الشكل التالي:**
- **المعجمية**
- **علم المعجم صناعة المعجم**
- **5-6 . المصطلحية، علم المصطلح، صناعة المصطلح**

يتعلق الشق الأول من الثنائية الثانية، أي terminologie et terminography بالعلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها. ولكن الاستفادة من البحث الذي يضطلع به علماء المصطلح يتطلب توثيق المصطلحات. وللتوثيق ثلاثة جوانب: توثيق مصادر المصطلحات، وتوثيق المصطلحات، وتوثيق المعلومات عن المؤسسات المصطلحية. ويتم التوثيق باتباع أربع خطوات هي: تجميع المعلومات المتعلقة بالمصطلحات، وتسجيلها، ومعالجتها، ونشرها (القاسمي، 1985 : 17-35). وهذه الخطوات تذكرنا بالعمليات اللازمة لنشر المعجم التي يطلق عليها مصطلح (صناعة المعجم). ولهذا يمكن أن نستخدم مصطلح (صناعة المصطلح) للدلالة على التوثيق المصطلحي. أما (المصطلحية) فتشمل علم المصطلح وصناعة المصطلح.

وهكذا ننتهي إلى الشكل التالي:

- **المصطلحية**
- **علم المصطلح صناعة المصطلح**
- **5-7 . الخاتمة**

ليس هناك من سبب يدعونا إلى القلق على مصير المصطلحات في اللغة العربية، فالزمن والاستعمال كفيلان بالإبقاء على المصطلح الأصلح، واللغة العربية قادرة على استيعاب المفاهيم الجديدة وتمثلها. وما هذه الدراسة إلا محاولة لاستقراء الاستعمال والشيوع المتعلقين بمصطلحات معجمية مثل: معجم، وقاموس، ومتن، و رصيد.

-المراجع والمصادر :

- طه عبد الرحمن، فقه الفلسفة 2: القول الفلسفي (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،1999).
- عباس الصوري، " في الممارسة المعجمية للمتن اللغوي" في اللسان العربي، العدد 45 (1998) 9-32.
- عبد العلي الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي (الرباط: منشورات عكاظ،1989).

- عبد العلي الودغيري، " قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي" في اللسان العربي، العدد 33 (1989) 119-134.
- عبد القادر الفاسي الفهري، " تعريب اللغة وتعريب الثقافة" في المجلة العربية للدراسات اللغوية، عدد أغسطس (1985).
- عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي (الدار البيضاء: توبقال للنشر، 1986).
- عبد الله ولد مُحَمَّد عبد المالك، " قضية التعريف في القواميس العربية الحديثة" بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا من شعبة اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1999
- عز الدين البوشيخي، "خصائص الصناعة المعجمية الحديثة وأهدافها العلمية والتكنولوجية" في اللسان العربي، العدد 46(1998) 22-27.
- علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم (الرياض: جامعة الرياض، 1991،1975).
- علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح (بغداد: الموسوعة الصغيرة،1985، القاهرة، 1989).
- ليلى المسعودي، "ملاحظات حول معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية" في اللسان العربي، العدد 46 (1998) 164-177
- فريد الأنصاري، " أزمة المصطلح التراثي في الفكر العربي المعاصر" في الفيصل، العدد 280(2000) 23-27.
- مسفر سعيد الثبيتي، المراجع المعجمية العربية (بيروت: مكتبة لبنان1989).
- مصطفى غلفان، "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: أي مصطلح لأي لسانيات؟" في اللسان العربي، العدد 46 (1998)146-163.